

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٣٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد خورخيه لوموناكو ..... (المكسيك)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-11721(A)



\* 1 5 1 1 7 2 1 \*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٣٥ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن نبدأ النقاش بشأن جوهر عملنا هذا الصباح، اسمحوا لي أولاً أن أنتقل إلى قائمة الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعمالنا خلال عام ٢٠١٥. وإذا تمت الموافقة عليها، ينبغي أن تتمكن تلك الدول من الجلوس في القاعة هذا الصباح. وأود أن أدعو الأمين إلى تلاوة أسماء البلدان التي قدمت طلبات.

السيد فونغ (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، قدمت الدولة غير العضو التالية طلباً للمشاركة في أعمال المؤتمر: المملكة العربية السعودية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذا الطلب معروض عليكم في الوثيقة CD/WP.583/Add.3 التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة حتى يوم أمس، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٦:٠٠. وأي طلبات ترد من الدول غير الأعضاء بعد ذلك التاريخ ستعرض للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في الجلسة العامة المقبلة. هل هناك أي تعليقات على هذا الطلب؟ لا أرى أحداً يرغب في التعليق. هل لي أن أعتبر إذن أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدولة إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): زملائي الأعزاء، السيدات والسادة، بمن فيهم أنتم، أفراد الجمهور الموقرين الجالسين في شرفة القاعة، أود أن يعالج اجتماعنا مسألتين. أولاً، أود أن يقيم المؤتمر التطورات التي شهدتها الأسبوعان الأولان من دورة عام ٢٠١٥، اللذان ستتفقون معي على أنهما كانا مليئين بالعمل، بما في ذلك على وجه الخصوص المحاولات التي جرت الأسبوع الماضي لاعتماد برنامج عمل. وبعد ذلك، أود أن نركز على المسائل المتصلة بالنظام الداخلي للمؤتمر.

وكما جرت العادة في هذه الدورة، سوف نتيح وقتاً للبيانات العامة في نهاية اجتماعنا.

وفيما يتعلق بالتطورات التي شهدتها الأسبوع الماضي، فقد اتخذت إجراءً، كما تعلمون، في جلستنا العامة ١٣٣٤ المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بشأن اعتماد مشروع برنامج العمل، المسجل بوصفه الوثيقة CD/WP.584، بعد ذكر العناصر ذات الصلة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند النظر فيه كحزمة واحدة. ومن المؤسف أن المؤتمر أضعاف، مرة أخرى، فرصة لاعتماد برنامج عمل كان من شأنه أن يتيح التعجيل باستئناف المفاوضات الموضوعية بشأن بنود جدول أعماله. وينبغي ألا يوصف استمرار عدم القدرة على اعتماد برنامج عمل، على النحو الذي ظهر في الجلسة العامة الأخيرة، بأنه فشل أو خطأ من جانب عضو واحد فقط من أعضاء المؤتمر، بل بأنه فشل جماعي. ونعلم جميعاً أنه لو كانت المناقشة قد نُحِت منحت مختلفاً قليلاً، لأبدت بعض الوفود اعتراضها على عنصر آخر أو عناصر أخرى في مشروع برنامج العمل؛ ولكن العديد من الوفود فضل تمديد المناقشة وتأخير اتخاذ إجراءات. وما كان هذا الأمر ليشكل مفاجأة لأي منا. وقد شهد المؤتمر مراراً هذا النوع من الحالات والممارسات التي لا

تسمح بحدوث هذا الأمر فحسب، بل توفر حافزا لحدوثه. فنحن جميعا مسؤولون عن بناء نظام يمنح الأعضاء صلاحية نقض قرار إجرائي، ونظام ينظر إلى توافق الآراء بوصفه قاعدة بدلا من النظر إليه بوصفه تطلعا مشتركا للتوصل إلى اتفاق بعد عملية صنع القرار من أجل حل الخلافات وشواغل الأقلية. ودعونا لا ننسى أن توافق الآراء ليس إجماعا.

ونحن ننظر إلى قول الكثيرين إننا كنا قريبين جدا من اعتماد مشروع برنامج العمل الذي اقترحتة الرئاسة باعتباره من قبيل الإشادة. وقد حاولنا جاهدين وربما اقتربنا من تحقيق ذلك، لكن التحدي الذي تمثله الفقرة موضع الخلاف في المشروع لا يمكن التعبير عنه بالكلمات. وهو يقع في صميم الانقسام الذي يواجهه المؤتمر منذ سنوات. ولا يمكن حله بعملية صياغة بسيطة، كما اقترح البعض. وبالنظر في المعلومات التي قدمتموها لي خلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والبيانات العامة التي أدلتم بها ليس فقط خلال الدورة الحالية ولكن خلال أكثر من ١٥ عاما من الجلسات العامة، والقرارات السابقة للمؤتمر، ومشاريع برامج العمل السابقة، والردود الخطية الخمسة عشر التي قدمتموها بناء على طلبي في الرسالة التي وُجّهت إليكم بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وجميع المعلومات المجمعة من العمليات غير الرسمية لتبادل الآراء على الصعيد الثنائي، كوّن الرئيس صورة واضحة جدا عن مواقف الدول الأعضاء والمجموعات بيّنت أن اهتمام معظم الدول الأعضاء يركز اهتمامه على قضايا وأولويات معينة. وعلاوة على ذلك، كان من الواضح أن وجهات نظر بعض الدول الأعضاء متعارضة تماما. ففي حين أفاد أحد البلدان صراحة أنه لا يمكنه قبول برنامج عمل يتضمن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أعربت دول أعضاء أخرى بوضوح عن أن التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى يشكل أولوية. كما أعربت أغلبية أعضاء تلك المجموعة عن أن التفاوض بشأن هذه المعاهدة يجب أن يتم في إطار الولاية التي أوكل بها المؤتمر بالفعل إلى اللجنة المخصصة التي ستتابع المهمة. وفي سياق وضع مشروع برنامج العمل، لم يكن بإمكان الرئيس أن يتجاهل الأولويات التي أعربت عنها مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء التي ذكرت أن هذه المعاهدة هي خطوة منطقية في السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو ما ينبغي أن يكون الهدف النهائي لعملنا في المؤتمر. وهذا هو السبب في أن المشروع المقدم لينظر فيه المؤتمر شمل القضايا التي قدمها جميع أعضاء المؤتمر ولم يُصغ وفقا لما يفضله وفد واحد فقط، ولا حتى وفقا لما يفضله الوفد المكسيكي. ويفسر هذا الوضع أيضا السبب وراء قيام الرئاسة بوضع مشروع برنامج عمل ينبغي أخذه كحزمة واحدة، وكاتفاق توفيق بين الدول الأعضاء. وهذا هو أيضا السبب الرئيسي في أن تغيير مضمون المشروع بإضافة أو إزالة عنصر واحد من عناصره سيعدل في جوهره كبرنامج عمل توفيق، والسبب في أن الرئاسة، مع إقرارها بأنه يمكن أن تكون هناك بعض التغييرات التحريرية التي قد تسهم في زيادة دقة النص، لم تشعر أن من الصواب إجراء عملية صياغة لمشروع برنامج العمل. ونعتقد أن الحزمة المقدمة كان من شأنها أن تمكّننا من الوفاء بولاية المؤتمر - على النحو المعرب عنه في

الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وعلى نحو ما أعرب عنه المؤتمر نفسه - وهي أن يكون منتدى للتفاوض بشأن نزع السلاح. وقد أعلننا صراحة أن التفاوض يختلف عن التوصل إلى اتفاق. فالاتفاق يختلف عن النتيجة، والتوصل إلى اتفاق يتحقق بفضل التفاوض: وليس هو التفاوض نفسه. وأشرنا إلى أن الآليات لا تفرض أي التزام على الدول ذات السيادة التي ليست أطرافاً فيها. وإذا لم يوافق بلد ما على صك ملزم قانوناً أو لم ير من المناسب الانضمام إلى ذلك الصك من منطلق المصلحة الوطنية، فله حرية البقاء خارج الصك والتزاماته. وكنا نعتقد أن هذا التوضيح للوقائع سيتيح لنا المضي قدماً وكسر الجمود الذي يشهده المؤتمر منذ مدة طويلة. وإن الفشل في اعتماد برنامج عمل في إطار هذا النهج يبين لنا أيضاً أن بعض بنود النظام الداخلي قد أسيء تفسيرها. فعلى سبيل المثال، شهدنا في مناسبات مختلفة أن بعض الوفود لديها آراء معينة وقد استخدمت حججاً تتعلق بالأمن القومي لمنع إمكانية إجراء مفاوضات، وهو جانب إجرائي، وليس في سياق تفاوض معين، وهو جانب موضوعي.

ومشروع برنامج العمل الذي قدمته الأسبوع الماضي لاعتماده أصبح الآن وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وهو الآن ملك للمؤتمر وتحت تصرفكم، وتحت تصرف رؤساء المؤتمر المقبلين على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأني التقيت هذا الصباح مع الرؤساء الخمسة الآخرين لهذه الدورة. وقلت لهم إنني سمعت عدة أصوات عالية وواضحة تصر على أنه ينبغي لنا إعطاء مشروع برنامج العمل محاولة أخرى. ولكنني أخبرتهم أيضاً بأن قيامي بالمحاولة مرة أخرى سيكون عملاً غير متسم بالمسؤولية، لأن ذلك لا يتسق مع مبادئ بلدي ومع روح هذه الحزمة، وهي حزمة عرضتها أنا شخصياً. والأهم من ذلك، أنني أعتقد بصدق أنه ليس من الممكن حسم مسألة تلك الفقرة في غضون الأسبوعين المتبقين لي بصفتي رئيساً، واللذين كنت أأمل أن أستغلها في الواقع لتنفيذ مشروع برنامج العمل. بيد أن ذلك ينبغي ألا يمنع أياً من الرؤساء المقبلين من المحاولة، إذا ما قرروا ذلك. وإذا قرروا ذلك بالفعل، ستقدم المكسيك لهم دعمها الصادق.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر الوفود التي أيدت المشروع الذي قدمته المكسيك. ولسنا نادمين إطلاقاً على بذلنا كل جهد ممكن ومحاولتنا اتباع استراتيجية محفوفة بالمخاطر. ونحن فخورون بما قمنا به ونأمل صادقين أن نكون قد قدمنا مساهمة مفيدة في المؤتمر على أمل أن يستأنف عمله الموضوعي مرة أخرى.

وأتيح المجال الآن للوفود التي تود المشاركة في هذه العملية التقييمية بشأن ما حدث في الأسبوع الماضي.

وأعطي الكلمة لجنوب أفريقيا.

**السيدة مانكوتيا - كومشا (جنوب أفريقيا):** في البداية، يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ونود الإشادة بكم لما تبذلونه من جهود كبيرة في توجيه مناقشاتنا بغية المضي قدماً بشأن وضع برنامج للعمل. ولما كان

البرنامج من أكثر الاقتراحات توازنا التي قُدمت على مدار العقد الماضي أو أكثر، فإن وفد بلدي مستعد للانضمام إلى توافق الآراء والإسهام في تنفيذ القرار.

ولذلك فقد شعرت جنوب أفريقيا بخيبة أمل شديدة إزاء فشل المؤتمر في اعتماد مشروع برنامج العمل الذي كان من شأنه أن يتيح استئناف الأعمال الموضوعية في وقت مبكر من دورة عام ٢٠١٥. ونحن نعتقد، على غرار الآخرين، أن الجزء الأول من الدورة ينبغي أن يكرس، وفقا للنظام الداخلي، لاعتماد برنامج للعمل بغية بدء المفاوضات وفقا لولاية المؤتمر. ويبرهن عجز المؤتمر عن الاتفاق على برنامج للعمل على انعدام المرونة من جانب بعض الأعضاء الذين أخذوا المجتمع الدولي رهينة لسنوات كثيرة وحالوا دون إحراز تقدم بشأن البنود الهامة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، ولا سيما نزع السلاح النووي. ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع نتائج المناقشات بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والمخاطر الكبيرة التي يشكلها استمرار حيازة الأسلحة النووية والحاجة الملحة إلى بذل الجهود لإزالة الأسلحة النووية وحظرها.

ولما كانت المفاوضات علّة وجود المؤتمر، فإن جنوب أفريقيا ما انفكت تؤيد المساعي الرامية إلى تنشيط أعمال المؤتمر، مما يمهد الطريق لإجراء مفاوضات حقيقية لن تُستخدم، ببساطة، للإيجاء بإحراز تقدم ما. ومن بين الأسئلة التي يمكن معالجتها في هذا الصدد ماهية أساليب عمل المؤتمر. و يمكن لذلك أن يشمل مسألة الاستمرارية بين رئاسات المؤتمر ودوراته؛ وما إذا كان توافق الآراء في سياق المؤتمر ينبغي أن يفسر على أنه إجماع، لا سيما فيما يتعلق ببدء المفاوضات، تميزا عن اختتامها؛ والعلاقة بين المؤتمر والجمعية العامة للأمم المتحدة في إنفاذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة؛ وفحوى برنامج العمل وطابعه وما إذا كان من الضروري التوسع في الولايات بشأن بنود جدول الأعمال؛ والتواصل بين المؤتمر والمجتمع المدني؛ وكذلك توسيع المؤتمر.

وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا دور الرؤساء الستة للدورة في تحسين الاستمرارية طوال دورات المؤتمر وفيما بين الدورات. وبالإضافة إلى ذلك، يرى وفد بلدي أن قاعدة توافق الآراء خاصة، من النظام الداخلي للمؤتمر، لم يقصد بها أبدا أن تكون حق نقض يهدف إلى منع المؤتمر من تناول أي من المسائل المدرجة على جدول أعماله. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تتيح قاعدة توافق الآراء لجميع الدول الأعضاء فرصا متساوية وأن تيسر إجراء المفاوضات من خلال مجموعة من القواعد التي توفر الضمانات الضرورية بتعزيز مصالحنا الأمنية الجماعية والوطنية وحمايتها على نحو كاف.

وعلاوة على ذلك، تؤيد جنوب أفريقيا أيضا منذ فترة طويلة تعزيز التواصل بين المؤتمر والمجتمع المدني الذي يضطلع بدور شديد الأهمية في خلق الوعي العام وتقديم إسهامات قيمة إلى أعمالنا. وبالتالي، فإننا نؤيد مبادرات من قبيل مؤتمر نزع السلاح/منتدى المجتمع المدني، لأن هذا يمكن أن يسهم في إثراء نقاشاتنا بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح.

وفي الختام، سيدي الرئيس، لا تزال جنوب أفريقيا على استعداد للعمل معكم ومع جميع الوفود الأخرى من أجل تجاوز حالة الجمود التي طال أمدها في المؤتمر. وليس بوسع المؤتمر أن يتحمل هدر سنة أخرى، لأن هذا ما يستمر في تقويض مصداقيته ومكانته بوصفه المنتدى العالمي الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتعتقد جنوب أفريقيا أن الوقت قد حان للتصرف بحسم وإنقاذ المؤتمر ككل. وإذا ما واصلنا الفشل في الوفاء بولايتنا، فمن المنطقي أن تكون هناك آثار خطيرة على هذه الهيئة.

**الرئيس:** أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على تعليقاتها. والآن أعطي الكلمة للنمسا.

**السيد هاجنكري (النمسا):** أود بدء كلمتي بالإعراب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، للالتزامكم المثالي ولما تبدلونه من جهود متفانية في إعداد اقتراح محكم لمشروع برنامج العمل الذي تؤيده النمسا، بطبيعة الحال، تأييدا تاما وتأسف لأنه لم يتسن اعتماده. وكثيرا ما نوقش في هذا المنتدى ما إذا كان الافتقار إلى الإرادة السياسية هو ما يمنع أعضاء المؤتمر من تجاوز حالة الجمود، أو ما إذا كان تنقيح أساليب العمل يمكن أن يؤدي دورا في كسر هذا الجمود. وتعتقد النمسا أن هاتين المسألتين مترابطتان.

السيد الرئيس، لقد ذكّرنا في الأسبوع الماضي بأن المؤتمر في بداياته - عندما كان يعمل بكامل إمكاناته ونجح في التفاوض على إبرام معاهدات، وقد سنحت لي الفرصة في ذلك الوقت للقدوم إلى هنا من فيينا كمندوب، وأنا أذكر ذلك تماما - كان وضع برنامج العمل مهمة إجرائية بسيطة للاتفاق على جدول زمني للأعمال المتعلقة بمختلف المسائل التي ستتفاوض بشأنها الدول الأعضاء خلال دورة مدتها سنة واحدة. وفي ذلك الوقت، لم تؤد الاختلافات في وجهات النظر بشأن طابع الصك المتوخى، فضلا عن النطاق المحدد والجوانب الأخرى لمهمة التفاوض، إلى وضع عقبات مصطنعة أو شروط مسبقة حتى فيما يتعلق ببدء المفاوضات، ولا ينبغي لها ذلك. وباعتماد جدول أعمال المؤتمر، حددت الدول الأعضاء بالفعل المسائل التي يتعين التفاوض بشأنها في المؤتمر. وتؤدي قاعدة توافق الآراء وظيفتها على نحو جيد في مندييات أخرى، ولكن ليس بالطريقة التي تطبق بها هنا في المؤتمر.

ويقتضي النظام الداخلي من المؤتمر أن يستعرض عضويته في فترات منتظمة. وفي رأينا، لقد حان الوقت تماما لإجراء هذا الاستعراض، الذي ينبغي أن يكون شاملا. ونشير إلى بيان عام أدلت به الجمهورية التشيكية بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة، وحظي بتأييد ٦٠ دولة عضو في الأمم المتحدة، بما فيها النمسا. ونشيد بوفد الجمهورية التشيكية على جهوده التي لا تكل في تنسيق المجموعة غير الرسمية للدول التي لها مركز المراقب. وما انفكت تلك المجموعة تنشط، منذ وقت طويل، في الدعوة إلى أعمال المؤتمر، ولكن ما قدمه من اقتراحات لمعالجة مسألة العضوية كان يتم تجاهله في أكثر الأحيان. وترى النمسا أنه ينبغي لمنتدى للتفاوض متعدد الأطراف يعالج مسائل الأمن الجماعي، الذي يمس بجميع الدول بحكم طبيعته، أن يتيح أيضا الفرصة لجميع الدول أن تكون ممثلة ديمقراطيا في هذه المفاوضات.

وقد أصبح المجتمع المدني شريكا هاما للحكومات في جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، وأصبح، بصفته هذه، شريكا على طريق النجاح. واعترفت الحكومات بأن الأمن الجماعي للشعب لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة الشعب وأن استبعاده يؤدي بنتائج سيئة عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ. وينبغي لنا أيضا أن نراعي الخبرة الثرية والثروة من المعارف التي يمتلكها أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، الذين نتجاهلهم كمدخل محتمل لعملنا لأننا لا نتواصل معهم. وفي هذا الصدد، تعرب النمسا عن امتنانها للأمين العام بالنيابة لعقد مؤتمر لنزع السلاح/منتدى للمجتمع المدني في آذار/مارس من هذا العام. ونأمل أن تكون هذه الخطوة الأولى في انفتاح المؤتمر على المجتمع المدني.

**الرئيس:** أشكر سفير النمسا على كلمته. هل يرغب أي وفد آخر في التحدث؟ يبدو أن ما من أحد يرغب في التحدث. شكرا لجميع الذين تحدثوا لمشاركتهم.

والآن انتقل إلى المسائل المتعلقة بالنظام الداخلي للمؤتمر، فأود أولاً توضيح أنني أنوي، لدى الشروع في مناقشة هذا الموضوع بعد ظهر اليوم، الدعوة إلى تفسير إيجابي وبناء للنظام الداخلي بطريقة يمكن أن تخدم الغرض الذي أنشئ هذا المؤتمر لتحقيقه، ألا وهو التفاوض على إبرام اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح. وعلاوة على ذلك، هناك جوانب لأعمال المؤتمر تقع خارج نطاق النظام الداخلي وتشكل مجتمعة ما ندعوه كلنا "أساليب العمل"، التي يجب النظر إليها أيضا من أجل تعزيز هذه الهيئة. وتشمل هذه الجوانب والممارسات دور المجموعات الإقليمية، والرؤساء الستة لكل دورة، والمجموعة غير الرسمية للدول التي لها مركز المراقب، والرئاسة ومدتها، ومشاركة كيانات من قبيل منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بأعمال ذات صلة بأعمال المؤتمر، من بين كيانات أخرى.

ويرى كثيرون أن المؤتمر يتأثر بالظروف الخارجية وأنه لا يعمل في فراغ. وهذا صحيح. ومع ذلك فإن أعضاء المؤتمر ليسوا، في الوقت نفسه، ضحايا الظروف. وعلاوة على ذلك، فإننا جميعا نتحمل مسؤولية مهنية وأخلاقية لحل خلافاتنا بغية الوفاء بولاية المؤتمر.

ونظرا لحالة الجمود المستمرة في المؤتمر منذ فترة طويلة، وبعد تجربتنا الأخيرة في تركيز الجهود على اعتماد برنامج للعمل، يرى الرئيس أن خلافاتنا لا يمكن تجاوزها إلا بتغيير ثقافة المؤتمر - والتي هي عبارة عن ثقافة محلية نشأة غُرس وتزعزعت في هذه القاعة ذاتها. وهي ثقافة منحت حقاً للنقض أعاق الكيانات الخارجية ذات الصلة من التحدث في المؤتمر. كما أنها ثقافة كَبَلت أيدي رؤساء المؤتمر بطريقة لا تتسق مع الممارسة المتعددة الأطراف في منظومة الأمم المتحدة أو في غيرها من الآليات العصرية المتعددة الأطراف. فضلا عن أنها ثقافة وضعت نهجا مزدوج المسار لإخفاء حقيقة أن المؤتمر لم يتمكن من الوفاء بولايته وعلته وجوده عاما بعد عام. وهي أيضا ثقافة لا ترى ضيرا أبداً في قضاء سنة كاملة في التفاوض على وضع برنامج للعمل دون اعتماده على الإطلاق، ومن ثمَّ تعاد الكرة ذاتها مرة أخرى حتى السنة التقويمية التالية. وهي، أخيرا، ثقافة من الدبلوماسية الوهمية، إذ إنها لا تتيح للدبلوماسيين استخدام مهاراتهم في مفاوضات نزع السلاح.

وخلال الجهود التي بذلتها هذه الرئاسة بهدف اعتماد برنامج عمل، أعريت وفود كثيرة، كما استمعتم أنتم بأنفسكم في الجلسات العامة، عن رغبتها في استكشاف السبل الكفيلة بتحسين الطريقة التي ندير به أعمالنا في المؤتمر. وجرى الإعراب عن مختلف الجوانب والاقتراحات. واستجابة لتلك النداءات الكثيرة، سأحاول خلال الوقت المتبقي من رئاستي معالجة بعض القضايا التي تم تحديدها والتي قد تسهم في بدء الأعمال الموضوعية في المؤتمر. واليوم، أود أن أركز على إحدى القضايا العديدة التي طلبت مني الوفود معالجتها، وهي مشاركة المجتمع المدني.

لقد أشار الكثير من الوفود إلى مزايا السماح بمشاركة المجتمع المدني بسبب مساهمته الأساسية في منتديات أخرى لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وإمكانية القيام بذلك في متناول أيدينا، وهي أن يتخذ المؤتمر قراراً بذلك فحسب.

وفي هذا الوقت، أرجو من الأمانة أن توزع مشروع الاقتراح المقدم من الرئيس بشأن مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح، الوارد في الوثيقة CD/WP.585، على الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب للنظر فيه. وأعطي الكلمة للأمانة.

**السيد فونغ** (أمين مؤتمر نزع السلاح): أود فقط أن أشير، سيدي الرئيس، إلى توافر نسخ من الوثيقة CD/WP.585 باللغات الإسبانية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في ركن القاعة.

**الرئيس:** سأعلق الجلسة الآن لمدة ٢٠ دقيقة لإعطاءكم الوقت لقراءة مشروع المقترح المقدم من الرئيس بشأن مشاركة المجتمع المدني بحيث تستطيعون تزويدي، حينما نستأنف الجلسة العامة، ببعض التعليقات الأولية، مع مراعاة أنكم ستحتاجون إلى مشاوراة عواصمكم قبل إعطاء أي تعليقات رسمية في هذا الصدد. تُعَلَّقُ الجلسة لمدة ٢٠ دقيقة.

عُلمت الجلسة الساعة ١٥:٤٠ واستؤنفت الساعة ١٦:٠٠.

**الرئيس:** استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرين، أتيح لكم الوقت للاطلاع على مشروع القرار، وأود الآن أن أدعو لتلقي بعض التعليقات الأولية من الأعضاء والمراقبين. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة الآن؟ أعطي الكلمة لسفير البرازيل.

**السيد موتا بينتو كويلهو** (البرازيل): أود أن أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على اتخاذ المبادرة بطرح هذا المقترح. ونحن في البرازيل نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتحلى بقدر أكبر من النشاط في إشراك المجتمع المدني في مناقشاته ومداولاته.

غير أنني طلبت الكلمة لكي أطلب إيضاحاً بحيث أستطيع إبلاغ عاصمتي بشأن المقترح. ويتصل الإيضاح بالفقرتين ٢ و ٣. ولا أعرف إذا كانت الورقة مكتملة بدون الفقرة ٣، أم أن هذه إضافة لما يرد بالفعل في الفقرة ٢، حيث أن الفقرة ٢ تشير - أتحدث عن

الفقرة ٢ من المنطوق - إلى أن المجتمع المدني يجوز له المشاركة في المناقشات. ولذا فلا أدرى إذا كانت الفقرة ٣ تتجاوز كونها تكرارا للفقرة ٢.

**الرئيس:** أشكر سفير البرازيل على بيانه، وسأرد بعد هنيهة. وأعطي الكلمة لسفير فنلندا.

**السيد كيرامو (فنلندا):** نتقدم لكم بخالص الشكر، سيدي الرئيس، على مقترحكم الذي سندرسه، بالطبع، بعناية. ومن نافل القول إن رد فعلنا الأولي إيجابي، لكننا سنحتاج بالطبع إلى فحص الأمر مع عاصمتنا.

ولدى أنا الآخر سؤال. وهو يتصل بنفس الفقرة التي أشار إليها زميلي من البرازيل. كيف تفسرون الفقرة ٣ وعبارة "المؤتمر سيدعو"؟ وإذا كان بوسعكم توفير شيء من التعليقات وشرح التفكير الكامن خلف الأمر، فسيكون ذلك مفيدا للتفكيرنا.

**الرئيس:** أشكر سفير فنلندا، وأعطي الكلمة الآن لسويسرا.

**السيد ماسميحان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** مثلما ذكرنا في مناسبات أخرى، سيدي الرئيس، فإننا نرى أنه من الأهمية بمكان في هذا المنعطف أن يفكر المؤتمر في كيفية عمله. وقد أبرزتم أتم، وكذلك وفود أخرى هنا اليوم، الأسباب التي تدعونا إلى اتخاذ هذه الخطوة.

وتشكّل مسألة مشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر جزءا رئيسيا من هذا التأمل الضروري. فالمؤتمر يتسم بخاصيتين يتمثلان في الجمود الطويل الذي اكتنف عمله والقيود بالغة الصرامة التي يفرضها على مشاركة المجتمع المدني. ويتناقض هذا النهج كليا مع ذلك المتبع في معظم المنتديات الأخرى المتعددة الأطراف.

ولذا فإننا نعرب عن تقديرنا للمشروع الذي طرحتموه علينا للنظر فيه. فتمكين أعضاء المجتمع المدني، سواء أكانوا ممثلين للأوساط الأكاديمية أو المؤسسات البحثية أو المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال نزع السلاح والأمن من المشاركة النشطة في عملنا وتقديم تعليقات أو مقترحات، أمر يمثل خطوة هامة تقع على المؤتمر مسؤولية اتخاذها.

وسوف نولي كل العناية الواجبة لمقترحكم وستشاطر معكم أي تعليقات محدّدة قد تكون لدينا، لكننا من حيث المبدأ نؤيد التوجه العام لمشروعكم.

**الرئيس:** أشكر ممثل سويسرا.

لدي طلبان أو ثلاثة طلبات أخرى حاليا، لكنني أعتقد أن الوقت ملائم للرد على الأسئلة التي طرحتها البرازيل وفنلندا.

عند صياغة هذا المقترح، استلهمنا النظام الداخلي للمؤتمر، ومن ثم فإن اللغة المستخدمة في الفقرة ٢ ترد في المادة ٣٣ من النظام الداخلي. والفكرة هي إعطاء نفس الحق للمجتمع المدني باستخدام نفس العبارات واللغة المستخدمة بشأن الدول المراقبة. ولذا فإن الفقرة ٢ تعكس أو

تستخدم نفس اللغة وتمنح نفس الحقوق التي تمنحها المادة ٣٣ بالنسبة للدول الأعضاء، وتستخدم الفقرة ٣ من مشروع المقترح نفس اللغة وتمنح نفس الحقوق التي تمنحها المادة ٣٤ للدول المراقبة. ومن حيث الجوهر، ما نقترحه هو منح نفس حقوق الكلام ونفس حقوق تقديم الوثائق الممنوحة، من خلال النظام الداخلي، للدول المراقبة، ونحن نستخدم نفس اللغة لكي نبع ممارسة أمانة. فاللغة الموافقة عليها أسهل كثيرا في الاعتماد من اللغة الجديدة. وهذا هو السبب وراء الفقرتين.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن لوفد إكوادور.

**السيد أفيليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** سيدي الرئيس، يود وفد إكوادور أن يعبر مجددا عن تقديره لكل العمل الذي قمتم به وقام به فريقكم للمضي قدما بأعمال مؤتمر نزع السلاح. واقتداءً بكم، علينا أن نشاير بروح من الابتكار والمرونة في مسعانا الجماعي للاتفاق على برنامج عمل يكون من شأنه أن يتيح للمؤتمر العودة إلى عمله المتمثل في التفاوض على الصكوك المتعددة الأطراف المعنية بالمسائل المدرجة في جدول أعماله.

وردا على طلبكم بأن تتناول الوفود مواضيع أخرى تتصل بالنظام الداخلي لمؤتمر، أود أن أشير بإيجاز إلى توسيع عضوية المؤتمر، والتفاعل بين المجتمع المدني والمؤتمر، وأساليب عمل المؤتمر. وقد أعربت إكوادور عن آرائها بشأن تلك المسائل خلال الجلسات السابقة، ولم يطرأ تغيير على تلك الآراء.

وبشأن توسيع عضوية المؤتمر، ما فتئت إكوادور تدعو إلى زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي على الهيئات الدولية، والمزيد من الشفافية، والتحلي بالعالمية لفهم أن حلول المشاكل الدولية المعاصرة يجب أن تنبع من جهد ومسؤولية جماعيين لكل الدول التي تُشكّل المجتمع الدولي. وللجهود الجماعية أهمية حيوية بوجه خاص للسلام والأمن ونزع السلاح النووي، إذ أن ما نتحدث عنه هنا هو منع وقوع تفجير نووي، وهو ما يعني بالفعل بقاء البشرية ذاته. ولتلك الأسباب، تحبّب إكوادور توسيع عضوية المؤتمر دون مزيد من التأخير.

وتؤيد إكوادور أيضا زيادة التفاعل بين المؤتمر والمجتمع المدني، وهي ترحب في هذا الصدد بالمبادرة القيمة التي طرحها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة، السيد مولر، بعقد مؤتمر لنزع السلاح/منتدى للمجتمع المدني في ١٩ آذار/مارس من هذا العام وتدعم هذه المبادرة.

ويُشكّل نزع السلاح النووي مسألة في غاية الأهمية تهم الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ومراكز البحوث، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية التي يمكن ويجب أن تسهم بمعارفها وخبرتها ودرايتها الفنية في أعمال المؤتمر بغرض إيجاد عالم أكثر أمنا يخلو من الأسلحة النووية.

ولذا يؤيد وفدي من حيث المبدأ الوثيقة التي طرحتموها بعد ظهر هذا اليوم بشأن المشاركة النشطة للمجتمع المدني في أعمال المؤتمر.

أما مسألة أساليب عمل المؤتمر فهي أقل وضوحاً. ومع ذلك، فإن إكوادور تجبّد إجراء مناقشات صريحة ومفتوحة بشأن هذه المسألة لتحديد ما إذا كان بالإمكان إدخال تغييرات من شأنها تعزيز طريقة عمل المؤتمر. وبالرغم من أن صكوكا سابقة متعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قد أبرمت باستخدام نفس أساليب العمل المتبعة حالياً في المؤتمر، فإننا نرى أن فترة الجمود الطويلة، التي دامت لأكثر من ١٨ سنة، تُلزم الدول بالسعي إلى بدائل مبتكرة لاختراق هذا الجمود بشكل نهائي. وعلينا أن نفكر بجديّة بشأن ما إذا كان الهيكل الراهن - الذي يتولى رئاسة المؤتمر كل عام بموجبه ستة رؤساء مختلفين لفترات مدة كل منها أربعة أسابيع - مرغوباً وفعالاً، أو ما إذا كان الرؤساء يحتاجون إلى وقت أطول للقيام بعملهم. ويتمثل أحد الخيارات في وجود ثلاثة رؤساء في السنة عوضاً عن ستة، حيث يتولى كلٌّ منهم الرئاسة خلال جزء من الدورة السنوية للمؤتمر.

ولا ينبغي، في رأي إكوادور، النظر إلى قاعدة توافق الآراء بوصفها مقدسة أو غير قابلة للانتهاك. ولا شك أن القرارات التي يجري التوصل إليها بتوافق الآراء تتمتع بتأييد أكبر وتكون لها فرص أكبر في التنفيذ؛ ولكن في هيئة متعددة الأطراف تزعم أنها ديمقراطية، ينبغي أن تتمتع الأغلبية السائدة بوضوح بسلطة اتخاذ القرارات.

سيدي الرئيس، توجد بعض الأفكار الأولية التي يود وفدي طرحها كإسهام منا في الجهد الجماعي الذي جاء بنا جميعاً إلى هنا اليوم. وإكوادور على استعداد للإسهام بإيجابية والانضمام إلى توافق الآراء بشأن تلك المسائل الهامة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر سفير إكوادور على بيانه.

**(تكلم بالإنكليزية)**

ينبغي لأفكاركم أن تكون بمثابة "وقود للفكر" في مناقشاتنا المستقبلية بشأن تلك المسائل.

والآن، أود أن أعطي الكلمة لسفيرة نيوزيلندا.

**السيدة هيغي (نيوزيلندا):** تحيي نيوزيلندا الشعور الكامن خلف مقترحكم الوارد في الوثيقة CD/WP.585، سيدي الرئيس، ونحن بالتأكيد نحبي جهودكم الرامية إلى إتاحة مشاركة أفضل للمنظمات غير الحكومية والمزيد من الانفتاح في عمل هيئتنا. ولذا فإننا نؤيد بقوة القصد الكامن خلف مقترحكم.

وكمتابعة للسؤال الذي طرحته علينا البرازيل وفنلندا، كنت قد فهمت أن الإشارة في الفقرة ٢ إلى موضوع المفاوضات عنت أن نظام الوصول الذي أنشأته الفقرة ٢ ينطبق في سياق أي موضوع يجري التفاوض عليه في مؤتمر نزع السلاح، وأن الفقرة ٣ تنطبق على الوضع -

مثلاً كان عليه الحال خلال السنوات الثماني عشرة السابقة - الذي لا نكون فيه نتفاوض على أمر ما. هل هذا هو الفهم الذي تقصدونه، أم أنني مفرطة في النزعة التحليلية والشمول؟ على أي حال، نحن نحبي نيتكم. ونعتقد أنه سيتعين التفكير بعض الشيء في اللغة المستخدمة، ونتطلع إلى النظر في ذلك خلال الأيام المقبلة.

**الرئيس:** أشكر سفيرة نيوزيلندا.

لا يوجد أي شيء بالغ التعقيد خلف هذا المقترح من حيث اللغة. والواقع أن المقصود هو عكس ذلك. واسمحوا لي أن أقرأ المادة ٣٣ من النظام الداخلي، التي ترد في الفصل المعنون "اشتراك الدول غير الأعضاء في المؤتمر". ونص المادة ٣٣ هو كالتالي: "يجوز للدول المهتمة غير الأعضاء في المؤتمر أن تتقدم إلى المؤتمر بمقترحات كتابية أو وثائق عمل بشأن نزع السلاح التي تكون موضوع تفاوض في المؤتمر، وأن تشارك في مناقشة موضوع تلك المقترحات أو وثائق العمل". وإذا لاحظتم، فقد استخدمنا نفس هذه اللغة بالضبط واستعضنا عن "الدول غير الأعضاء في المؤتمر" بـ "ممثلي المجتمع المدني". أما لماذا جرت صياغة المادة ٣٣ بهذه الطريقة فهو أمر لا أفهمه. ولا شك أن ذلك يعود إلى زمن كان المؤتمر يعمل فيه مجرياً تمييزاً بين المفاوضات والمناقشات. وفي الآونة الأخيرة، اتجه رأينا لحسن الحظ إلى السماح ببساطة للدول المراقبة بالتكلم وتقديم الوثائق. وكان هذا هو تفسير معنى المادتين ٣٣ و ٣٤ لسنوات عديدة. أي أن المقترح، بعبارة أخرى، هو أن نمنح المجتمع المدني ما منحناه للدول المراقبة أيما ما كان، وأداة عمل ذلك هي استخدام نفس اللغة المكرسة بالفعل في النظام الداخلي. والآن، إذا كان ذلك يؤدي إلى خلط، فإنني مستعد لإيجاد سبل أخرى للتبسيط. كل ما في الأمر أنني ظننت أن اتباع الممارسة القديمة التي تقول إن الدبلوماسيين يجبون استخدام اللغة الموافق عليها بالفعل من شأنه تيسير عملنا. أما إذا كانت هذه الممارسة تُنتج الأثر العكسي، فإنني مستعد للإنصات إلى آرائكم بهذا الشأن. ومرة أخرى، القصد هو منح نفس الحقوق بالضبط لممثلي المجتمع المدني. ويسري المثال نفسه على المادة ٣٤ فيما يتعلق بالفقرة ٣ من مشروعنا. وقد استعضنا فقط عن الكلمات "الدول غير الأعضاء في المؤتمر" بـ "ممثلي المجتمع المدني". ومرة أخرى، الفكرة هي منح نفس الحقوق والأداة هي استخدام اللغة الموافق عليها، وهي لغة مكرسة في النظام الداخلي.

*أعطي الكلمة الآن للجزائر.*

**السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** السيد الرئيس، إن وفد الجزائر يود أن يكرر الإعراب عن تقديره للجهود التي تبذلونها في سبيل أن يعود مؤتمر نزع السلاح إلى مزاولة عمله الموضوعي. وأود أيضاً أن أذكر بآراء بلدي عن المساهمات التي يقدمها المجتمع المدني لمناقشاتنا. وإن الجزائر كانت على الدوام تقدر التزام المجتمع المدني وما يبذله من جهود تفوق في بعض الأحيان طموح الدول - لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد حرصت الجزائر دائماً على ضمان أن تحدث هذه المشاركة عبر القنوات المناسبة وبطريقة تشجع، إلى أقصى حد ممكن، التنسيق أو التفاعل مع الدول بحيث تعلن آراء المجتمع المدني أثناء المشاورات والمفاوضات التي

تجري بشأن نزع السلاح النووي. وهذه الطريقة الهادفة إلى إشراك المجتمع المدني هي طريقة ملائمة وينبغي اتباعها للتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأطراف.

وفيما يتعلق بالنص الذي تلقينا للتو، فإن البعثة الدائمة للجزائر لا يمكنها بالطبع أن تبت بنفسها في هذه المسألة الهامة ويجب أن ترسله إلى العاصمة لاستعراضه والتعليق عليه.

وأود، سيدي الرئيس، أن أقتصر على طلب التوضيح في ضوء البيان الذي أدليتم به والذي أفاد بأن الفقرات ١ و ٢ و ٣ من مشروع القرار تكاد تكون منقولة حرفياً من الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من النظام الداخلي، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها. هل لنا أن نفهم أن مشروع قراركم هو مشروع تعديل للنظام الداخلي الوارد في الوثيقة CD/8/Rev.9؟

الرئيس: أشكر ممثل الجزائر. لا. ليس الهدف من اقتراحي تعديل أي وثيقة سابقة، بل بالأحرى اعتماد قرار جديد قائم بذاته بشأن مشاركة المجتمع المدني.

أعطي الكلمة الآن لبيلا روس.

السيد غرينيفيتش (بيلا روس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، لدينا بعض الأسئلة لكم، وسندي أيضاً ببعض التعليقات.

السؤال ١: هل ستبقى هذه الوثيقة مفتوحة للتشاور والمناقشة، أم أنكم تعزمون منح الوفود إطاراً زمنياً مدته ٤٨ ساعة، ١٠٠ ساعة - للنظر فيها قبل عرضها للنظر؟

السؤال ٢: إذا كان من المقرر أن تبقى الوثيقة مفتوحة، فسندي إذن ببعض التعليقات. ففيما يتعلق بالفقرة ١ من المنطوق، نود أن نعرف لماذا تتيحون إمكانية مشاركة المجتمع المدني تحديداً فقط لتلك المنظمات المسجلة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؟

ونود أن ندلي بتعليق أولي بشأن هذه المسألة. فمع أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى المجلس، فإن هذه المنظمات، كقاعدة عامة، هي في وضع يمكنها من المساهمة في أعمال المجلس. وقد شاركت في اجتماعات المجلس في مناسبات عديدة، وكانت الحالة فيما يتعلق بالتسجيل معقدة جداً. وأذكر أن ممثلي بعض المنظمات غير الحكومية التي تمثل حقوق الأقليات الجنسية لم يتمكنوا دائماً من الحصول بسهولة على الحق في التصويت، الذي يعد في الواقع حقاً في المساهمة في أعمال المجلس بما أن هذه الأعمال تعتمد على التصويت.

وفي هذا الصدد، قد يكون من الحكمة أن ننظر إلى النظام الداخلي لهيئات نزع السلاح الأخرى، مثل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، واجتماعات الدول الأطراف في كل من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الأسلحة البيولوجية، لضمان أن يتمكن ممثلو الهيئات المختصة ذات الخبرة المتعلقة بالموضوع والتي لديها إسهامات في مؤتمر نزع السلاح من المشاركة.

وقد اقترحت سويسرا بالفعل أن تتمكن هذه الهيئات من أن تصبح ممثلة لمعاهد أو مراكز بحوث دولية أو وطنية متخصصة في القضايا التي يجري تناولها في كل من المؤتمر وفي المنظمات غير الحكومية التي تعالج القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن. وذلك من شأنه أن يجعل كل أمر واضحاً، وإلا سيصبح بإمكان ممثل أي منظمة مسجلة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يحضر إلى هنا، ويشغل مقعداً ويرفع يده ويقول "مرحباً، أنا هنا". ولكن ذلك لن يصب في مصلحة المؤتمر: بل في الواقع، وعلى النقيض تماماً - من شأن ذلك أن يزيد من صعوبة عمل المؤتمر.

ولدينا أيضاً، كما لدى وفود البرازيل وفنلندا والجزائر، تساؤلات تتعلق بالفقرتين ٢ و ٣. وأعتقد أن هناك عبارة رئيسية مفقودة من الفقرة الثانية. ولا بد لنا هنا من النص صراحةً على أنها تتعلق بمنح مركز المراقب لممثلي المجتمع المدني.

وهذه هي تعليقاتنا الأولية الآن، وبطبيعة الحال، سنرسل هذه الوثيقة إلى عاصمتنا للنظر فيها. غير أن وفدنا يرى أن المهمة الرئيسية لهذا المؤتمر تكمن في اعتماد برنامج للعمل. وقد لا يكون من المفيد، في هذه المرحلة، أن نشغل بالمسائل الإدارية.

**الرئيس:** أشكر وفد بيلاروس على تعليقاته. واسمحوا لي أن أبدأ بالتعليق الأخير. إنني أدرك مغزى ما تقولونه، ولكنكم كنتم هنا في هذه القاعة وقد استمعتم إلى آخرين كثر يقولون إنهم يعتبرون مناقشة مسألة مشاركة المجتمع المدني أمراً ذا أولوية. ولذلك، أتابع النداء الموجه من القاعة. وإنني أحترم رأيكم، ولكن الأغلبية في هذه القاعة قد طلبت إلينا النظر في هذه المسألة.

وسأعود الآن إلى النقطة الأولى التي أترجموها وأشكركم على سؤالكم لأنه يتيح لي الإمكانية للتوضيح والتمييز. وخلافاً لمشروع برنامج العمل، فإن هذا الاقتراح ليس بحزمة. فهو اقتراح يمكن أن يستفيد من المدخلات وهو خاضع بالفعل للمشاورات. وإن سألتهموني، فربما أقترح - بسبب الحجة التي سقتموها، ألا ننتهي - أي ألا نضيع الكثير من الوقت. وبما أنها مسألة بسيطة للغاية، دعونا نحاول إنجازها بطريقة أو بأخرى في القريب العاجل. ومن الناحية المثالية، وبالمنطق ذاته، أود أن أرى ما إذا كنا نستطيع البت في هذه المسألة يوم الثلاثاء القادم. ولكن إن تعذر ذلك، وأردتم فتح الباب لمناقشة النص، فليكن، لأن هذا الأمر ليس بحزمة.

وأحد المجالات التي أفدتم فيها بأننا قد نرغب في تحسين النص هو اتباع نهج يتسم بالمزيد من التحرر. ولا بد لي من الاعتراف بأنني اتخذت نهجاً محافظاً نوعاً ما ومخالفماً لما تمليه على غرائزي. وأؤيد كل التأييد الشفافية والانفتاح، ولكي أكون واضحاً، أود لو كان بإمكانني أن أفتح هذه القاعة أمام العالم. وأعتقد مع ذلك أنه سيكون من الأيسر اتباع نهج يتسم بالقليل من التحفظ. وستكون هناك أكثر من إمكانية لتفادي الاعتراضات باتباع النهج المحافظ الذي نتبعه نحن أنفسنا في الأمم المتحدة.

وإذا أردتم تعديل هذا النهج بنهج مختلف ويتسم بالمزيد من التحرر، فيإني أؤيدكم، ولكن دعونا نرى ما يراه الآخرون. وأود مرة أخرى أن أوضح بأن نهج المتحفظ يعتمد حصراً على انطباعي بأنه إما سيحظى غالباً بدعمكم، وإما ستعاد صياغته تفادياً على الأرجح لاعتراضاتكم باتخاذ نهج متحفظ.

ولا يعني الاقتراح منح مركز المراقب، كما نفسه ونعرفه، للمشاركين من المجتمع المدني. وسمحوا لي أن أؤكد ذلك. فالمقصود من هذا الاقتراح هو أن يُمنح ممثلو المجتمع المدني نفس الحقوق التي تمنح للدول المراقبة. وليس الغرض من الاقتراح أن يصبحوا مراقبين وإنما أن يمنحوا نفس الحقوق.

أعتقد أنني أجب على الأسئلة التي طرحتموها.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة بيريز ألفاريز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي في هذه الدورة، أسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم على ما تبذلونه من جهود للمضي قدماً باعتماد برنامج العمل الذي يعد الهدف المشترك لكل فرد في هذا الحفل.

وفيما يتعلق بالاقتراح الذي قمت منذ قليل بتعميمه للمرة الأولى، فسوف نرسله إلى عاصمتنا، وبطبيعة الحال، سنحتاج إلى تحليله فقرة تلو الأخرى. وقد وجدنا أن التعليقات التي أدلت بها عدة وفود بشأن وضع الدول والمجتمع المدني على نفس المستوى هي تعليقات في غاية الأهمية. وأدرك أنكم تعتمرون تقديم اقتراح مفتوح، لا يكون نهائياً، بل خاضعاً للتعديل. وبصراحة، لا أدري ما إذا كان استنساخ النظام الداخلي ونقله هو أفضل وسيلة للتعامل مع هذا الموضوع، لأننا قد لا نستطيع من الناحية العملية المساواة بين النظام الداخلي ونص الاقتراح، بمعنى أن الدول ومنظمات المجتمع المدني ليست متماثلة. وإذا كانت الفكرة هي أن تمنح نفس الحقوق للدول المراقبة والمجتمع المدني، فيإني أعتقد أن ذلك قد لا يكون ممكناً لأن الدولة هي دولة والمنظمة غير الحكومية هي منظمة غير حكومية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية. ونحن بحاجة إلى التوسع أكثر قليلاً في دراسة وتحليل هذه المسألة لنرى أولاً وقبل كل شيء ما نمنحه لمنظمات المجتمع المدني.

والمسألة الأخرى هي مسألة عدم الاعتراض. فعندما نشارك عادةً في عملية متعددة الأطراف، يكاد يكون هناك دائماً إجراء تطبقه الدول لوضع مبادئ توجيهية لتحديد الذين سيشاركون في جلسة معينة وطريقة مشاركتهم فيها. فإذا كانت هذه الآلية غير موجودة بالفعل داخل المؤتمر، سيتعين عندئذ مناقشتها وإقرارها. ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هناك قاعدة واضحة تتمثل في قرار يحدد الإجراء اللازم اتخاذه لمشاركة المنظمات غير الحكومية التي لديها مركز استشاري لدى المجلس (قرار المجلس ١٩٩٦/٣١).

وقد أثار ممثل بيلاروس لتوه نقطة هامة تتعلق بالفرق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تناقش فيه مجموعة متنوعة من المواضيع، والتفاوض على معاهدة لنزع السلاح. وأدرك أن الفكرة هي أن تساهم منظمات المجتمع المدني بطريقة ما في المفاوضات التي ستجري في إطار المؤتمر، وأن تساهم أيضاً بطريقة ما في مناقشاتنا المعقودة هنا. وانطباعي الأولي هو أننا بحاجة إلى الإمعان في دراسة النص الذي قد يحتاج إلى تعديل. وينبغي لنا أيضاً أن ننظر في مسألة ما إذا كنا نود، بصفتنا مشاركين في مؤتمر استعراضي، أن ننشئ آلية خاصة بالمؤتمر، وهو إجراء سيتبع في إطار المؤتمر لتحديد نوع منظمات المجتمع المدني التي ستقدم الإسهامات والطريقة التي ستتبعها للقيام بذلك. وينبغي لنا أن ننظر، مثلاً، في مسألة ما إذا كان هناك بالفعل جدول أو قائمة ما بالمنظمات التي ساهمت تقليدياً وعلى مر السنين في جميع محافل نزع السلاح - أي دليل بتلك الجهات التي تشارك عادة. وقد سمعت أيضاً إشارة إلى مشاركة ممثلي المعاهد ومراكز البحوث المعروفة. ونحن لم نتلق بعد أية تعليمات من عاصمتنا بشأن منتدى المجتمع المدني المزمع عقده في آذار/مارس، ولكن هذه الوثيقة من شأنها أن تشكل مقترحاً أطول أجلاً، وأكثر تطلعاً، مما يجعلها تتطلب دراسة متعمقة. وعلى سبيل المثال، يتعين علينا أن نقرر ما إذا كنا نريد حقاً أن نعامل الدول المراقبة ومنظمات المجتمع المدني على قدم المساواة؛ وما إذا كنا نريد منح مقاعد دائمة لأعضاء المجتمع المدني أم لا؛ وما إذا كنا نريد لهم أن يحتفظوا بالمركز ذاته عند التفاوض أو أثناء إبرام معاهدة؛ وما إذا كنا نريد حضورهم للتحديث عن بنود معينة أو ما إذا أردنا لهم حضوراً دائماً في جميع الجلسات العامة؛ وما إذا كنا نريد أن تقتصر المشاركة على المنظمات المسجلة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وما إذا أردنا وضع آلية أو إجراءات خاصة بنا لمنظمتنا غير الحكومية العاملة في مجال نزع السلاح.

وأعتذر عن أخذ الكلمة لهذه الفترة الطويلة، ولكنني أعتقد بأنه من حيث المبدأ تجدر دراسة المقترح. وعلى أية حال، إذا أردنا وضع إجراء من هذا القبيل في إطار المؤتمر، ينبغي أن يكون هذا الإجراء عندئذ آلية، أي إجراء يصمم بشكل صحيح، ويوفر لنا الوقت الكافي للمناقشة والدراسة، بما في ذلك خلال عقد مفاوضات غير رسمية ولا تكون بالضرورة في محفل رسمي مثل الجلسة المعقودة اليوم.

وأشكركم على مجمل الجهود الرامية إلى المضي قدماً بأعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد كوبا على البيان الذي أدلى به.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أسئلتكم وحيهة للغاية، وآمل أن نتمكن من الرد عليها بـ "نعم" أو بـ "لا" وينبغي أن تكون بسيطة. وسيكون من المهم أن نرى ما تعنيه لنا جميع هذه التساؤلات. والغرض من ذلك هو إجبارنا على اتخاذ موقف بشأن المجتمع المدني. وأعتقد أنه ينبغي أن يتخذ الأعضاء من المؤسسات المدنية موقفاً. فهل نؤيد القيام بإجراءات مفتوحة وشفافة أم لا؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الرئيسي.

وأعطي الكلمة لأيرلندا.

**السيد جاكسون** (أيرلندا): إن مجموعة الآراء التي سبق وأن أعرب عنها زملائي الآخرون، سيدي الرئيس، والأسئلة التي طرحوها ستساعد بالتأكيد على إغناء التعليمات التي سأطلبها من عاصمة بلدي.

وكرر فعل أولي لا غير، نحن نؤيد تماما وبالتأكيد القصد من هذا القرار. وإن ذلك يتناسب تماما مع ما ذكرناه في مناسبات عديدة، وهو أننا نعتقد بضرورة أن نستفيد من خبرة المجتمع المدني. وإن مختلف المسائل التي استمعنا إليها اليوم تجعلنا بالتأكيد متفائلين من أن هذا الرأي يشترك في تأييده جميع الموجودين في هذه القاعة. ونتطلع إلى العودة إلى تناول هذا الأمر، وأعتقد، كما أشرت، أن هذه العودة ستكون يوم الثلاثاء المقبل. والتساؤلات التي سبق أن استمعنا إليها والأجوبة التي قدمتموها والتفسيرات التي وردت من الزملاء هي كلها مفيدة للغاية وسأرسل إلى عاصمتنا لطلب التعليمات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على بيانه.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة لممثل شيلي.

**السيد غوسمان** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أرجع قليلا إلى الوراء لأعرب مرة أخرى عن خيبة أمل بلدي إزاء جهود الرئاسة المكسيكية التي لم تتوج بالنتائج التي كنا نرجوها. ونحن ندرك جيدا أن بلدكم، سيدي الرئيس، يؤمن بإخلاص بنزع السلاح كوسيلة لإيجاد عالم أكثر أمانا، وقد تعاون بلدانا، شيلي والمكسيك، بخصوص العديد من المبادرات تحقيقا لتلك الغاية. وأبدت عاصمة بلدي استعدادها للعمل على جميع الجبهات لكي يتسنى اعتماد برنامج عملكم.

وفيما يتعلق بالمقترح الذي عرضتموه علينا للتو، ما زلنا نأمل أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح إجراءات في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، نحن نعلم تماما أن المؤتمر لن ينشط أعماله بنفسه؛ فالحل لن يأتي من الداخل. وقد حان الوقت لإجراء تغيير جذري في المسار المتبع، ربما على غرار التغييرات التي حاولتم إدخالها. ولعل الجمعية العامة وحدها هي القادرة على تنشيط أعمال هذا المؤتمر بالاجتماع في دورة استثنائية جديدة مكرسة لنزع السلاح، وذلك يجعله يتجاوز عقلية فترة الحرب الباردة وتوفير منظور متعدد الأطراف خليق بالقرن الحادي والعشرين ويتسم بالديمقراطية والشمول على حد سواء. ونحن نرى أن المقترح الذي تقدمتم به للتو يعزز سياسة الشمول تلك. وشيلي مستعدة للنظر في أي مسار عمل من شأنه إحياء المؤتمر وللدفع قدما بذلك المسار، لأنه أصبح من الواضح، للأسف، أن المؤتمر لن يفي مرة أخرى خلال هذه السنة بتوقعات المجتمع المدني والجمعية العامة.

ويمكنكم التعويل على تأييد بلدي لمقترحكم بشأن مشاركة المجتمع المدني؛ فكلما زاد تحررا وشمولا، كان الوضع أفضل. وفي الوقت نفسه، أود أن أتطرق إلى النقاط التي أثارها ممثلة كوبا. وهي نقاط أرى أنها معقولة وجديرة بالنظر. ومن وجهة نظري الشخصية، أود أن أفهم لماذا لا ينبغي لنا أن نعطي الأولوية لزيادة عدد الدول الأعضاء بدلا من إدراج المجتمع المدني. ويؤمن بلدي بصدق بمشاركة المجتمع المدني في هذا المحفل وفي سائر المحافل، ولكننا نود أيضا أن نرى من بين الجالسين هنا الدول التي يجري استبعادها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشكركم مرة أخرى على جهودكم وجهود فريقكم الدبلوماسي الممتاز.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل شيلي.

(تكلم بالإنكليزية)

دعني أتناول تعليقاتكم الأخير لأقول إننا لا يزال أمامنا أسبوع آخر.

وأعطي الكلمة الآن لسفير الاتحاد الروسي.

السيد دينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على طرح مشروع مقرر آخر ممتاز، أثار تحاوبا كبيرا، على الرغم من تعقيدته. أما عن نفسي، فمرة أخرى لن آتي بجديد عندما أقول إننا أيضا بحاجة إلى التشاور مع عاصمة بلدي، ولكن كملاحظة أولية، أود أن أطلب بعض التوضيحات، آخذنا في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها بعض المتكلمين الآخرين.

وقد أثار مؤيدو المقرر ومن لديهم أسئلة نقاطا وجيهة. ولكن، في الواقع، هناك مسألة واحدة فقط هنا. فالجلس الاقتصادي والاجتماعي - على حد علمي، وإن كنت أكثر إلاما بقضايا نزع السلاح مني بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية - لا يسمح فقط بتسجيل المنظمات ذات الخبرة في ميدان نزع السلاح. فأود أن أعرف عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى المجلس وكم من بينها يتصل بنزع السلاح، ومجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح على وجه أكثر تحديدا.

ثانيا، ذكرت أن مشروع مقرركم يستند إلى النظام الداخلي للمؤتمر. وفي هذا الصدد، تم الإعراب عن شكوك مبررة، فيما يبدو، بشأن ما إذا كان هناك من الأسباب ما يوجب مقارنة الدول بالمنظمات غير الحكومية التي لا تمثل في أحسن الأحوال سوى مجموعة معينة أو قطاعا معينا من المجتمع والتي لا تربطها أي التزامات بمواطني البلدان، بخلاف الحكومات. وبينما قد تتحمل المنظمات غير الحكومية مسؤولية تجاه الناس الذين تمثلهم، فإن الهيئة الوحيدة المسؤولة أمام الجميع في أي بلد هي الحكومة. وجميعنا يعلم ذلك جيدا. ويبدو لي أن هذا الأمر ينبغي أن يؤخذ أيضا في الاعتبار عندما نتخذ مقررات تؤثر على الجوانب الأساسية للأمن وحيث يمكن للأخطاء أن تكلفنا جميعا ثمنا باهظا، لا سيما في المرحلة الراهنة.

وسؤالي الثالث هو بالأحرى ذو طابع تقني ويتعلق بالإجراءات القانونية. وقد سبق للزملاء أن طرحوا أسئلة بخصوص الفقرتين الثانية والثالثة، إلا أن لدي سؤالاً فيما يتعلق بالفقرة ٤٢ في الجزء الثاني عشر من النظام الداخلي. وحسب فهمي، أنتم تقولون بأن المقرر لا يؤثر على الإجراءات القانونية، وبأنه يُصطلح عليه في اللغة الإنكليزية بوصفه مقرراً "مستقلاً" ("stand-alone" decision). وإذا كان الأمر كذلك، لدي السؤال التالي: ماذا عن المادة ٤٢؟ أليس يؤدي ذلك إلى تناقض؟ وما الذي يحظى بالأسبقية، الفقرة المقابلة من النظام الداخلي أو مشروع المقرر المعروض الآن على المؤتمر؟ أنا لا أقول إن هذا يحتاج إلى إجابة الآن، لا سيما بالنظر إلى أن عدة وفود تحدثت عن إمكانية عقد جلسة أخرى أو مشاورات غير رسمية. وإذا كان هذا الأمر يعني أن مشروع مقرركم يغير شيئاً سبق أن اتفق عليه، ولو ضمناً، في النظام الداخلي، علي إذن أن أبلغ عاصمة بلدي بهذا الأمر. أنتم تفهمون الفرق هنا - قد تكون هذه مسألة تقنية، ولكنها مسألة بالغة الأهمية.

ويتعلق السؤال الأخير بالاتساق في أنشطتنا وإدارة أعمالنا. فبطبيعة الحال، هناك حالات لا تمثل فيها الاستمرارية سوى مصدر للانزعاج والاستياء: كأن تمر ١٨ سنة مثلاً بدون مناقشة موضوعية حقيقية. ولكن إذا أردنا أن نمضي قدماً باستمرار، نحن بحاجة إلى توخي الاتساق في المقررات التي نتخذها. ففي العام الماضي، وبمبادرة من الأمين العام للمؤتمر بالنيابة، أخذ مقرر يقضي بعقد اجتماع غير رسمي مشترك في شكل مؤتمر نزع السلاح/منتدى للمجتمع المدني، تم تأجيله حتى ١٩ آذار/مارس. فهل يمكنكم أن تخبرونا عن الصيغة التي ستنظم بها هذه المناسبة؟ لقد سبق أن أبلغنا عواصم بلداننا وأمانة المؤتمر، أو بعبارة أدق، بعث الأمين العام بالنيابة رسالةً إلى الممثلين الدائمين لدى المؤتمر، يدعوهم إلى حضور تلك المناسبة. فسؤالي إذن كالتالي: ما هي القواعد التي سنتبناها في الواقع؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي بأن أتناول اثنين من الأسئلة التي طرحتها. لا تتعارض المادة ٤٢ مع مشروع المقترح، لأنها تتعلق بالرسائل وكيفية معالجة الرسائل والاحتفاظ بها. بيد أن هذه المسألة يمكن حلها بإدراج فقرة إضافية مفادها أن كل ما تقدم لا يمس بالنظام الداخلي. وثمة أسلوب بسيط جداً لحل تلك المسألة.

وفيما يتعلق بالمناسبة التي ينظمها الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بالنيابة، أو بالأحرى المدير العام بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، فيجري تنظيمها تحت مسؤوليته الشخصية، وهي منفصلة عن كل ما يحدث في المؤتمر، وهو ما أؤيده، بالمناسبة، إلى جانب المكسيك تأييداً كاملاً. فلا يوجد أي تعارض أو تناقض بين المناسبتين. فإحداهما عبارة عن محفل نُؤيده بشدة، بينما المناسبة الأخرى هي مناسبة مختلفة تتعلق بمشاركة المجتمع المدني، وقد نبت فيها وقد لا نبت.

أعطي الكلمة الآن للولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد باك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** إن الولايات المتحدة تجري، بطبيعة الحال، حواراً نشطاً مع المجتمع المدني، ونحن نواصل ذلك باعتباره مسألة تتعلق

بالسياسة العامة الوطنية، ونقدر إسهامات الزملاء في المجتمع المدني العاملين في هذا المجال. وفي إطار التحضير لإرسال هذا المقترح إلى عاصمة بلدي بغرض استعراضه، لدي بضعة أسئلة أخرى تخص النظام الداخلي، وأنا أريد بذلك أن أفهم فقط - ولعلي أدرك القصد من ذلك - ولكن أريد فقط التأكد من أن هذا القصد يتجلى في مشروع الوثيقة.

فقد ذكرتم المادتين ٣٣ و ٣٤ باعتبارهما الأساس الذي تقوم عليه هذه الوثيقة في محاولة لإيجاد وجه الشبه إلى حد ما بين ممثلي المجتمع المدني وما نشير إليه هنا بعبارة مبسطة ألا وهي ممثلو الدول المراقبة أو المشاركون من الدول غير الأعضاء.

ولدي سؤال واحد بخصوص المادة ٣٤. فثمة إشارة على وجه الخصوص في الجزء الأخير من الفقرة تقول: "ويقوم المؤتمر، بعد أن ينظر في مثل هذا الطلب، بتوجيه دعوة بهذا المعنى عن طريق رئيسه إلى الدولة أو الدول المعنية". والآن، في الفقرة ٣ من منطوق مشروع المقرر، ثمة إشارة إلى دعوة ممثلي المجتمع المدني على غرار الجزء الأول من الفقرة ٣٤ فيما أعتقد، إلا أن تنمة الفقرة ٣٤ توحى بأنه لا يزال يتعين اتخاذ قرار في وقت لاحق. ولست متأكدًا كيف ترون أن ثمة وجهًا من أوجه التشابه في المسألة، حيث إذا قرأتم الفقرة ٣ من المنطوق بصيغتها الحالية، هناك تلقائية ضمنية. هذه مسألة.

وهناك سؤال آخر بخصوص المادة ٣٥، التي ترتبط بالمادتين ٣٣ و ٣٤. فالمادة ٣٥ تنص على ما يلي: "يجوز للمؤتمر أيضا أن يقرر دعوة الدول المشار إليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ إلى الاشتراك في الجلسات غير الرسمية وفي جلسات هيئاته الفرعية، وفي هذه الحالة ينطبق الإجراء المنصوص عليه في المادة ٣٤". وبالتالي، يمكن استعمال هذا النعت على الأقل بالنسبة للمشاركين من الدول غير الأعضاء. ونحن نعرف أمثلة، من المؤكد أن تلك الدول باستطاعتها أن تخبرنا عنها، على حالات اجتمعنا فيها في جلسات عامة غير رسمية أو حالات عُقدت فيها جلسات غير رسمية للهيئات الفرعية ولم تكن تلك الدول تدعى دائما إلى المشاركة: أحيانا كانت توجه إليها الدعوة، وأحيانا لم تكن توجه إليها. وسأكون ممتنا، سيدي الرئيس، لو تفضلتم بإطلاعنا على أفكاركم ووجهات نظركم عن مدى صلة مشروع هذا المقرر بتلك المسألة. فهل يتوخى مشاركة المجتمع المدني في جميع الجلسات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، من دون صدور أي قرار لاحق عن الهيئة، على النحو الذي طرحه الرئيس؟

وسؤالي الأخير شبيه ببعض الأسئلة التي طرحت هنا من قبل، ولكن لا أريد طرحه من باب التحذلق، وإنما أود فقط أن أعرض المسألة عليكم. فهذه مسألة تتعلق بالتسجيل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقابل تعريف المجتمع المدني في الفقرة ٣ من المنطوق: فهل هذه التعاريف هي نفس التعاريف التي تريدون استخدامها هناك؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. سأعود إلى مسألة تعريف "المجتمع المدني"، التي أثبتت في العديد من البيانات، ويبدو من المؤكد أن أننا بحاجة إلى معالجتها بطريقة أو بأخرى.

فيما يتعلق بالجزء الأول من تعليقكم، أنتم محقون تماما. فقد وقفتم على الفرق الرئيسي بين مشروعنا واللغة المعتمدة. وقد تم ذلك عن قصد، لكن إذا لم يكن الأمر مقبولا بالنسبة للأعضاء، يمكننا قطعاً عندئذ - إذا كان الأسلوب الذي استخدمناه مقبولا - أن نتجنب أي انتقائية قد لا تتراحون لها.

أعطي الكلمة لجمهورية كوريا.

**السيد آهن يونغ - جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للنهج الطموح والجريء الذي اتبعتموه، سيدي الرئيس، في اعتماد برنامج عملٍ خلال الأسبوع الماضي، وأن أقدم بعض الاقتراحات البناءة فيما يتعلق بأساليب العمل.

أنفهم تماما المعنى والمنطق الكامنين وراء الحاجة إلى زيادة فعالية التواصل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، ووفد بلدي في الواقع يؤيد زيادة فعالية التواصل في هذا الصدد. وسوف نتواصل مع حكومتنا لتلقي تعليماتها بشأن مقترحكم الجديد. وتعليقنا الأولي بعد قراءة مشروعكم هو أن بعض التعابير قد تعطي الانطباع بأن المجتمع المدني سيتاح له دخول المؤتمر بكل حرية وبشكل كامل. فعلينا توخي الحذر عند السماح بذلك. وكما ذكرت العديد من الوفود الأخرى، فإن هذا المحفل يختلف قليلا عن محافل الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأنه يتناول أساسا مسائل الأمن القومي الحساسة للغاية. وعلى هذا الأساس، بدلا من إتاحة دخول المؤتمر لممثلي المجتمع المدني بكل حرية وبشكل كامل بناء على طلبهم، من المستصوب السماح لهم بالدخول حسب الحاجة. وبعبارة أخرى، إذا وافق المؤتمر على أن ثمة حاجة إلى مشاركة المجتمع المدني، يمكننا أن نقرر السماح بذلك.

وثمة سؤال آخر يتعلق بمسألة إجرائية. سيدي الرئيس، لقد طلبتم أن يُتخذ هذا المقرر بحلول الأسبوع المقبل، ولكن هل ينبغي لنا أن نقرر بهذه السرعة؟ فمع اقتراب موعد أول منتدى مشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في آذار/مارس، قد تسفر مناقشاتنا عندئذ عن بعض الدروس المستفادة وعن نوع من التفاهات. فرمما ينبغي لمقررنا أن يعكس نتائج مناقشاتنا في المنتدى، وعندئذ يمكننا اتخاذ قرار معلل بمزيد من المبررات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه.

هل هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة؟

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة لوفد كوبا.

**السيدة بيريز ألفاريز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):** أود فقط أن أطلب توضيحا. فهذه جلسة رسمية، وفي تصوري ستُعقد محاضر لهذه الجلسة وستصدر أيضا نشرة صحفية بخصوصها. فهل ستصدر نشرة صحفية في هذا الصدد؟ وأنا أتوجه بهذا السؤال حيث، بالنظر إلى الطبيعة الحساسة لهذه المسألة، تبدي جميع البلدان التزامها واعترافها بالمساهمات القيمة التي

تقدمها العديد من المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم التي تتابع عن كثب مسألة نزع السلاح النووي. وبالنسبة لنا، على وجه الخصوص، يكتسي العمل المضطلع به في هذا الميدان أهمية بالغة، إلا أنني أود أن أشير إلى أن أياً من الآراء التي أعرب عنها مختلف الممثلين في هذه الجلسة اليوم قد تفسّر أو تُفهم بطريقة مؤسفة إلى حد ما، لأن الفكرة أساساً في الواقع تتعلق بالاستفادة من إسهامات المجتمع المدني. وأنا أثير هذه المسألة حيث يبدو أنه في مرحلة ما فيما مضى، صدرت نشرة صحفية تتضمن آراء غير الآراء المعبر عنها في الواقع. ولهذا السبب، فإنني أفضل أن تعتبر هذه الجلسة "جلسة جانبية غير رسمية"، وإن كانت جلسة رسمية في الواقع. وعلى أي حال، فإنني لست متأكدة من أنه سيكون من الحكمة إصدار نشرة صحفية في هذه الظرفية، لأن الآراء التي أعربت عنها الوفود ما هي إلا ردود فعل أولية. وأعتقد أنه ربما ينبغي لنا إعادة النظر في هذه المسألة معاً، وبمشاركتكم أيضاً، في إطار غير رسمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد كوبا على هذا البيان.

(تكلم بالإنكليزية)

اسمحوا لي أن أتكلم بوضوح. إن وضع هذه الجلسة ليس أمراً محل نظر. فهذه جلسة عامة رسمية لمؤتمر نزع السلاح، وهو أمر لا يخضع للنقاش. وقد عُقدت بهذه الصفة، واتفقنا جميعاً على المشاركة فيها على هذا النحو. والرئيس ليس مسؤولاً عن أي نشرة صحفية قد تكون صدرت في الماضي أو ربما تصدر في المستقبل. فهذه مسألة تقع على عاتق مكتب شؤون نزع السلاح، على ما أعتقد. ولست متأكداً من ذلك. وسأطلب من الأمانة توضيحاً بهذا الشأن. فهذه مسألة لا تقع ضمن نطاق مسؤولياتي، لذا أعطي الكلمة للأمانة.

السيد فونغ (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، كل الجلسات العامة التي يعقدها مؤتمر نزع السلاح تعد لها محاضر رسمية. وتُصدر دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف نشرات صحفية تُنقل المناقشات التي تجرى خلال هذه الجلسات قدر الإمكان. وهناك أيضاً في القاعة أفراد من الجمهور، بمن فيهم أفراد من المجتمع المدني، يصدرون تقاريرهم بشأن وقائع الجلسات العامة للمؤتمر.

الرئيس: أشكر الأمانة على هذا التوضيح.

إذا لم يكن هناك أي طلب آخر لأخذ الكلمة، أود أن ألخص هذه المناقشة. فمن الواضح أن هناك عدداً من الأسئلة بشأن مشروع الاقتراح، وموضوع السؤال الرئيسي هو - وهنا سأخذ بعض الحرية في استخدام العبارة - تعريف ممثلي المجتمع المدني الذين سنسمح لهم بالمشاركة. وأعتقد أن ذلك يتعلق بالفقرة ١. وكانت هناك بعض الأسئلة حول ما إذا كان استخدام التعريف المعتمد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يُعدُّ حلاً لهذه المسألة. وقد وردت اقتراحات بأن يكون لنا تعريفنا الخاص بنا لمعنى عبارة "ممثل المجتمع المدني" وبأن نضع قائمة لمختلف الفئات التي قد نرغب في إشراكها أو عدم إشراكها. واتفقنا في نهاية المطاف على

تعريف المجلس، مرة أخرى باعتبار ذلك نهجا محافظا ولكن أيضا بغية الاستناد إلى مرجع راسخ من أجل تفادي التفاوض بشأن تعريف للمجتمع المدني في سياق مؤتمر نزع السلاح.

ويتوفر لدى مكتب شؤون نزع السلاح سجل لمنظمات المجتمع المدني، وبالتالي فذلك خيار قد نلجأ إليه. وهذا السجل هو قائمة للمنظمات ذات الصلة بجهود نزع السلاح. ويمكننا أيضا الاستفادة من قائمة منظمات المجتمع المدني المعنية بنزع السلاح المسجلة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المسجلة لدى مكتب شؤون نزع السلاح، لذلك علينا أن نقوم ببعض العمل الاستكشافي. وأنا شخصيا أفضل التمسك بنوع من المرجعية الخارجية التي من شأنها أن تيسر الأمور وأن تمكننا من اجتناب ما قد يفضي إلى مناقشات أو مفاوضات مطولة جدا بشأن نطاق ذلك. وسنحاول أن نجد حلا ما، مع مراعاة وجهات نظركم.

وأعتقد أن بوسعنا أن نمضي قليلا في محاولة اتباع نهج استخدام اللغة المتفق عليها، ولكن من الواضح أيضا أن اللغة المتفق عليها، ولو اتبعنا هذا النهج، تتطلب بعض التحسين. ولعل أحد أسباب ذلك هو غرض تفادي أي تعارض مع النظام الداخلي، على نحو ما أشار إليه الاتحاد الروسي، باعتبار أن المشروع سيكون قرارا قائما بذاته في حالة الموافقة عليه. لذلك، علينا أن نتجنب أي تعارض. هذا من جهة.

وقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشكلة أخرى علينا أن نتناولها، وربما يكون ذلك أيضا استجابة لشواغل الأعضاء بشأن منح المجتمع المدني امتيازات تعادل امتيازات الدول ذات مركز المراقب.

وسنعمل على إيجاد بعض التعديلات والتحسينات على أساس المناقشات، وسنعمم تلك التعديلات على الأعضاء.

وفيما يتعلق بمسألة المشاورات غير الرسمية، فأنا أرى أن هذه هي المشاورات. وهذه مسألة يجب أن تناقش في الجلسة العامة، إلا إذا كان لكم اعتراض على مناقشتها في جلسة عامة. وأعتقد أن هذه مسألة لها من الأهمية ما يستلزم مناقشتها في الجلسة العامة.

وأرى أننا قد لا نستطيع أن نتم هذه المسألة أثناء فترة رئاستي، ولكننا نود إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم، ثم نترك الأمر للرؤساء التاليين لمتابعتة على نحو ما يروونه مناسباً.

أعطي الكلمة لمندوب بيلاروس.

**السيد غورينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** لا يزال وفد بلدنا يتحلى بكثير من المرونة فيما يتعلق بمشاركة ممثلي المجتمع المدني في أعمال مؤتمر نزع السلاح، شريطة أن تكون لهم خبرة محددة ذات صلة بأعمال المؤتمر. ففي العام الماضي، إن كنتم تذكرون، وجه ممثل بيلاروس الدعوة، بصفته منسق النقاش حول الفقرات ٥ و ٦ و ٧، إلى ممثلي منطمتين غير حكوميتين للمشاركة. ومن خلال مناقشتنا اليوم، يبدو أن الوثيقة التي اقترحتها لا يمكن الاتفاق عليها قبل يوم الثلاثاء المقبل.

وعلى أي حال، أود الاطلاع على الكيفية التي ستتم بها هيكلة عملنا، وما ينبغي لنا أن نُبلغ به عواصمنا كلما تقدم النقاش، وما إذا كنتم تعتزمون اتخاذ قرار بشأن الوثيقة المقترحة يوم الثلاثاء القادم، أو ما إذا كنا سنعقد اجتماعاً إضافياً من نوع ما، سواء كان رسمياً أو غير رسمي. وأنا أريد فقط بعض الوضوح بشأن ما ينبغي لوفد بلدي أن يُبلغ به عاصمتنا وما تخططون للقيام به. ماذا سيحدث في الأسبوع المقبل؟ فقد قيل اليوم للمنسقين أن الأمانة ستصدر رسالة تعميمية يوم غد. هل ستعلق تلك الرسالة بهذا الأمر أو بشيء آخر؟ نرجو مع الامتنان بعض الوضوح بشأن هذه المسائل.

**الرئيس:** أشكر ممثل بيلاروس. وكما حاولت أن أشرح من قبل، يبدو لي أن رأي الحضور هو أن المشروع يتطلب بعض التحسينات. وقد أشرت إلى المجالات التي ينبغي تحسينها. وأبرزت مسألة ما هي المنظمات غير الحكومية التي نتحدث عنها. وقلت أيضاً أنه إذا وافقتم على اتباع نهج استخدام اللغة المتفق عليها، وحتى إذا فعلنا ذلك، فيجب إدخال بعض التحسينات على ذلك الأسلوب، إن صح التعبير. ولذلك ستُعَدُّ الرئاسة تعديلات لإدخالها على هذا المشروع، وسنعمّم هذه التعديلات حالما يتم إعدادها. هذا فيما يتعلق بمسألة مشاركة المجتمع المدني.

وأنا أتفق معكم، إذ لا أعتقد أننا سنستطيع اتخاذ إجراء يوم الثلاثاء، نظراً للعمل الإضافي الذي يتعين القيام به. ومن الواضح أننا سنضطر إلى العودة إلى هذه المسألة يوم الثلاثاء، بالإضافة إلى الأنشطة والمواضيع الأخرى التي سيعلن عنها وفقاً لممارستنا الجارية في نهاية الأسبوع، علماً أننا أعلننا يوم الجمعة الماضي ويوم الجمعة الذي قبله عن المواضيع التي ستكون معروضة على كل جلسة عامة.

وتلخيصاً لمسألة مشاركة المجتمع المدني، سنعمم نسخة معدلة عن طريق الأمانة فور الانتهاء من إعدادها. وسيتعين علينا أن نعود للنظر فيها أثناء الجلسة العامة يوم الثلاثاء لأن من الواضح أنها ليست جاهزة لكي أحاول اتخاذ إجراء بشأنها.

وبذلك، أيها الزملاء الكرام، أشكركم جزيل الشكر على إسهاماتكم وردودكم. وأنا أعلم أنني وضعتكم في موقف صعب، إذ أجبرتكم على الرد على شيء تم تعميمه للتو، ولكنني أعتقد أن ذلك أسلوب جيد لجعلكم تستجيبون وتحاولون إحراز التقدم. وذلك يتحقق أحياناً ولا يتحقق أحياناً أخرى. أما اليوم، فالرسالة واضحة: إننا بحاجة إلى مزيد من الوقت لهذا الشأن، ولكنني أريد أن أشكركم. فإسهاماتكم قيمة للغاية في محاولة إيجاد حل مقبول لمسألة مشاركة المجتمع المدني.

وأود الآن أن أفسح المجال للأعضاء الذين طلبوا أخذ الكلمة للإدلاء ببيانات. وأعطي الكلمة لسفير الصين السيد وو.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً وقبل كل شيء، سيدي الرئيس، أقدم لكم التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأود أيضاً أن أعرب لكم عن تقديري لجهودكم الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر. ونحن نرجو أنكم والرؤساء الآخرين ستواصلون المشاورات الواسعة النطاق مع جميع الأطراف لكي يتمكن المؤتمر قريباً من التوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن تقبله جميع الأطراف، ومن بدء الأعمال الفنية دون مزيد من التأخير.

إن فترة مهمتي هنا في جنيف بصفتي سفيراً معنياً بنزع السلاح توشك على الانتهاء، وسأعود بعدها إلى الصين. وهذه هي المرة الثانية في حياتي الدبلوماسية التي أتولى فيها هنا هذه المهام. ففي التسعينات من القرن الماضي، كان لي شرف المشاركة في المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصفتي عضواً في الوفد الصيني. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، عملت مع زملائي لاستكشاف النهج الممكنة لكسر جمود مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأطلعكم على بعض وجهات نظري وعلى الفهم الذي توصلت إليه فيما يتعلق بأعمال المؤتمر.

إن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محافل المجتمع الدولي لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. فقد أُبرم في هذا المؤتمر والمؤتمرات التي سبقتة العديد من المعاهدات، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدات تشكل دعائم النظم المتعددة الأطراف للحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار. وقد أدى المؤتمر دوراً لا غنى عنه في الحفاظ على السلام والأمن العالميين وفي تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت المؤتمر، فإن له قاعدة العضوية والتجربة الغنية والإمكانات الهائلة للتفاوض بشأن معاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح وإبرامها.

ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية لحالة الجمود التي يعرفها المؤتمر. فالطريق المسدود الذي تواجهه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف يعزى أولاً وقبل كل شيء إلى عوامل سياسية، لا إلى الآلية ذاتها أو لنظامها الداخلي. والوضع الأمني الدولي الشامل يتطور بطريقة معقدة وعميقة، وهو عامل خارجي مهم يؤثر على التقدم في أعمال المؤتمر. والعثور على العلاج المناسب لهذه الحالة هو السبيل الوحيد لتجاوز الطريق المسدود.

أما التخلي عن المؤتمر، فليس هو الطريق الصحيح لإيجاد الحل. والبدء من جديد والتفاوض بشأن القضايا الجوهرية خارج المؤتمر لن يضمن مشاركة جميع الدول الرئيسية ذات الصلة ولن يكفلاً الطابع العالمي والفعالية للنتائج المستقبلية. كما إن ذلك لن يمكن من تفعيل الدور الهام للمعاهدات ذات الصلة في مجالات الحد من التسلح وتعزيز الأمن وبناء الثقة، وسيضر بجميع جوانب التطور الصحي والمنظم للحد من التسلح ونزع السلاح على الصعيد الدولي.

وبالنظر إلى الوضع الأمني الدولي الراهن، يجب أن نتمسك بمبادئ الأمن غير المنقوص لجميع الدول والتوازن والاستقرار الاستراتيجيين المستدامين، مع السعي إلى إيجاد النهج الممكنة لإعادة تنشيط المؤتمر وغيره من آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة.

وأولاً وقبل كل شيء، يجب علينا تعزيز الإرادة السياسية لتجاوز الطريق المسدود الذي نقف أمامه. ويجب على كل دولة عضو أن تُثبت بما لا يدع مجالاً للشك إرادتها السياسية ومرونتها، وعلى أساس من الاحترام المتبادل، أن تولي الاعتبار اللازم للشواغل الأمنية المشروعة للدول الأخرى. فبإجراء مشاورات على قدم المساواة وتضييق هوة الخلافات وبناء توافق الآراء، يمكن التوصل إلى حلول يقبلها الجميع.

وثانياً، يجب علينا أن نظل واثقين وأن نتحلى بالتأني وأن نتمسك بثبات بمبدأ توافق الآراء. ولمبدأ توافق الآراء دور وأهمية صَمَدًا على مر الزمان، وهو مبدأ قابل للتطبيق على نطاق واسع على آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وعلى العمليات ذات الصلة التي تتناول الأمن الدولي، وكذلك على المصالح الأمنية الأساسية لجميع الدول. وباعتبار توافق الآراء قاعدة أساسية من قواعد النظام الداخلي للمؤتمر، فإنه آلية هامة لتقدم الضمانات، وآلية تمكّن جميع الدول من حماية مصالحها الأمنية على قدم المساواة.

وختاماً، يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى تهيئة بيئة أمنية خارجية مواتية. وينبغي أن نكون على وعي تام بتأثير الوضع الأمني الحالي على نزع السلاح والحد من التسلح. ومن شأن جهود تعزيز الحوار والتواصل وبناء الثقة المتبادلة وإيلاء الاعتبار للشواغل الأمنية المشروعة أن تهيئ الظروف الخارجية والأجواء المواتية لإعادة تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أعثنم هذه الفرصة لأشكركم جميعاً بجرارة على حسن النية الصادق الذي أبديتموه وعلى دعمكم للوفد الصيني على مدى السنوات الثلاث الماضية. وإذ نقرب من الاحتفال بالسنة القمرية الصينية الجديدة، أود أن أقدم لكم جميعاً تمنياتي بموفور الصحة والنجاح في أعمالكم.

**الرئيس:** أشكر سفير الصين على بيانه. وأريد أن أقول أني آسف لكونكم ستغادروننا. وأنا أعلم أنني أتكلّم باسم المؤتمر إذ أتمنى لكم كامل التوفيق في مسؤولياتكم الجديدة. وملاحظة شخصية، أريد أن أقول أنني سوف أفتقدكم. وسوف أفتقد ما كان لنا دوماً من تبادل الآراء المفتوح والشفاف والصريح، ولئن لم نشترك دوماً في نفس وجهات النظر، فقد اشتركنا مع ذلك في الصراحة والانفتاح والشفافية. وأتمنى لكم كامل التوفيق.

(تكلم بالإسبانية)

والآن أعطي الكلمة لسفير إسبانيا.

**السيد هيراييس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على الحماسة القوية التي أظهرتم خلال فترة رئاستكم في الجهود التي بذلتموها للنهوض

بأعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضا أن أشكركم على الفرصة التي أتاحتموها لنا للتفكير في بعض الاستنتاجات التي قد نستخلصها من المناقشات التي جرت أثناء الجلسة العامة في الأسبوع الماضي، وعلى وجه الخصوص، من تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بنزع السلاح النووي والعواقب الإنسانية للأسلحة النووية.

لقد شاركت إسبانيا في جميع المؤتمرات الثلاثة التي عُقدت بشأن هذه المسألة منذ عام ٢٠١٣ في أوسلو وناياريت وفيينا، ونحن نشاطر المجتمع الدولي مخاوفه من الأثر الإنساني المدمر الذي من شأن تفجير سلاح نووي أن يحدثه. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، فنحن بالطبع ملتزمون بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فهذا هو الهدف الذي ينبغي لنا جميعا أن نشترك فيه، والذي يمكننا أن نحققه فعلا باتخاذ مجموعة من التدابير الواقعية والمسؤولة في مجال نزع السلاح. وعناصر هذه العملية - التي ينبغي أن تكون ثابتة وحازمة وقوية التصميم، وإن كانت تدريجية - يجب أن تشترط على القوى النووية خفض ترساناتها تدريجيا وتقليل دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية. وينبغي أيضا أن تشمل الدفع إلى التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي أن تدرج هذه المجموعة من التدابير في جهد متوازن لتنفيذ جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة العمل المعتمدة في عام ٢٠١٠، وهما تتضمنان بالفعل إشارات محددة إلى العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية وإلى ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لهذا الوضع وزيادة الوعي به.

ونحن إذ ندرك التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاستقرار والأمن، نعتقد أن هذه هي الطريقة التي سيحرز بها التقدم على نحو فعال ومسؤول صوب عالم خال من الأسلحة النووية.

إن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقبل سيتيح فرصة ممتازة لتعزيز التنفيذ المتوازن لركائز هذا الصك الثلاث جميعها، بما في ذلك اشتراط قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة جهودها لنزع السلاح من أجل الوفاء التام بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر سفير إسبانيا على تعليقاته.

**(تكلم بالإنكليزية)**

هل هناك أي وفد أو عضو أو مراقب آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحدا.

أشكركم مرة أخرى، وبهذا نختتم أعمالنا. ولكن قبل ذلك، يود أمين المؤتمر أن يدلي بإعلان.

**السيد فونغ (أمين مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالفرنسية):** أخذ الكلمة لأردّ على نقطتين تمت إثارتها. وتعلق أولاها بتشكيل الوفود. ولعلكم تذكرون أننا بعثنا، قبل أسبوعين،

تذكيرا طلبنا فيه منكم تزويدنا بقوائم كاملة بأسماء أعضاء وفودكم. وأحث الوفود التي لم تقم بعد بذلك - وسأذكرها بعد لحظة - على إرسال قوائم بأسماء أعضائها إلى الأمانة. هذه الوفود هي: إثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وبيرو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وسري لانكا، والسنغال، وفييت نام، والكاميرون، وكينيا، ونيجيريا.

والنقطة الثانية التي أود توضيحها تتعلق بالدعوة إلى اجتماعات الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر، التي وجهها الرئيس والأمين العام إلى جميع الوفود. وأود أن أحيطكم علما بأن الأمانة بدأت في وضع الجدول الزمني لتلك الاجتماعات، التي ستنتقل يوم ٢ آذار/مارس، والتي يُفضّل أن تتواصل من ٢ إلى ٥ آذار/مارس، ولكن، كما تعلمون، يجوز لكبار شخصيات الوفود الحضور في أي وقت خلال دورة المؤتمر، على النحو الذي تراه مناسبا. وهاتان النقطتان هما ما أردت أن أتناوله هذا المساء.

**الرئيس:** وبذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.